

فيصل التبيني

عضو مجلس نواب الشعب

باردو في 18 ديسمبر 2018



إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع : سؤال كتابي لوزير الشؤون الاجتماعية عملا بأحكام الفصلين 96 من الدستور و145 من النظام الداخلي بخصوص الاعوان الملحقين او الموضوعين على الذمة

سيدي،

- في اطار ممارسة دورنا الرقابي، نرجوا منكم مدنا بالمعلومات التالية :
- 1/ قائمة في اعوان وزارتك الملحقين او الموضوعين على الذمة لدى وزارات او هيئات او منظمات او مؤسسات عمومية او اشخاص اخرين.
 - 2/ قائمة في اعوان المؤسسات العمومية التي هي تحت اشرافكم الملحقين او الموضوعين على الذمة لدى وزارات او هيئات او منظمات او مؤسسات عمومية او اشخاص اخرين.
 - 3/ قائمة تتضمن هوية الاعوان ورتبهم وهوية الجهات الملحقين بها او الموضوعين على ذمتها وتاريخ اللاحق او الوضع على الذمة.
 - 4/ هل ان وزارتك في حاجة الى خدمات هؤلاء الاعوان ؟
 - 5/ قائمة في اعوان الجهات الاخرى الملحقين بوزارتكم والمؤسسات العمومية التي تحت اشرافها او الموضوعين على ذمتها.
 - 6/ الاساس القانوني لللاحق والوضع على الذمة.

في انتظار ردكم، تقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام.

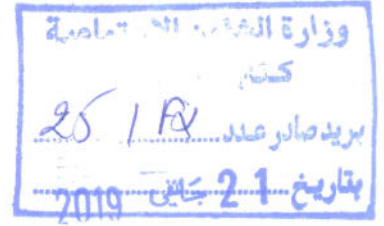
فيصل التبيني
عن حزب صوت الفلاحين



وزير الشؤون الاجتماعية

الى

السيد رئيس مجلس نواب الشعب، المحترم



الموضوع : حول سؤال كتابي.

المرجع : مراسلتكم عدد 55 بتاريخ 08 جانفي 2018.

المصاحب : 6 ملاحق.

لقد تفضلتم بموافاتي ضمن مراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بسؤال كتابي حول الأعوان الملحقين أو الموضوعين على الذمة تقدّم به النائب المحترم السيد فيصل التبيني وطلب من خلاله مده بالمعطيات التالية:

1" قائمة في أعوان الوزارة الملحقين أو الموضوعين على الذمة لدى وزارات أو هيئات أو منظمات أو مؤسسات عمومية أو أشخاص آخرين.

2) قائمة في أعوان المؤسسات العمومية التي هي تحت إشراف الوزارة الملحقين أو الموضوعين على الذمة لدى وزارات أو هيئات أو منظمات أو مؤسسات عمومية أو أشخاص آخرين.

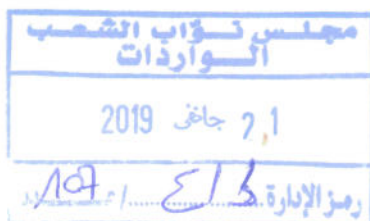
3) قائمة تتضمن هوية الأعوان ورتبهم وهوية الجهات الملحقين بها أو الموضوعين على ذمتها وتاريخ الإلحاق أو الوضع على الذمة.

4) هل أن الوزارة في حاجة إلى خدمات هؤلاء الأعوان؟

5) قائمة في أعوان الجهات الأخرى الملحقين بالوزارة والمؤسسات العمومية التي تحت إشرافها أو الموضوعين على ذمتها.

6) الأساس القانوني للإلحاق أو الوضع على الذمة".

وتبعا لذلك أتشرف بموافاتكم بما يلي:



1) بخصوص الفروع الأول والثاني والثالث والخامس من السؤال:

- عدد الأعوان الملحقيين لدى وزارة الشؤون الاجتماعية: 129.
- عدد أعوان وزارة الشؤون الاجتماعية الملحقيين لدى هياكل أخرى: 327.
- عدد أعوان الصندوق الوطني للتأمين على المرض الملحقيين لدى مؤسسات أخرى: 34.
- عدد الأعوان الملحقيين لدى الصندوق الوطني للتأمين على المرض: 8.
- عدد أعوان الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الملحقيين لدى مؤسسات أخرى: 17.
- عدد الأعوان الملحقيين لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي: 16.
- عدد أعوان الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية الملحقيين لدى مؤسسات أخرى: 12.
- عدد الأعوان الملحقيين لدى الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية: 3.
- عدد أعوان مركز البحوث والدراسات الاجتماعية الملحقيين لدى هياكل أخرى: 3.
- عدد الأعوان الملحقيين لدى مركز البحوث والدراسات الاجتماعية: 2.

2) بخصوص الفرع الرابع من السؤال:

التجأت الوزارة إلى اعتماد هذا الإجراء وذلك في إطار تبادل الخبرات والتشجيع على عملية الحراك الوظيفي الذي من شأنه أن يدخل ديناميكية ويضخ دماء جديدة في صفوف الأعوان.

3) بخصوص الفرع السادس من السؤال:

- القانون عدد 78 لسنة 1985 المؤرخ في 5 أوت 1985 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدواوين والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات التي تمتلك الدولة أو الجماعات المحلية رأس مالها بصفة مباشرة وكليا.
- القانون عدد 112 لسنة 1983 المتعلق بالنظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.

- القانون عدد 9 لسنة 1989 المؤرخ في 1 فيفري 1989 المتعلق بالمساهمات والمنشآت والمؤسسات العمومية.
- الأمر عدد 2024 لسنة 1999 المؤرخ في 13 سبتمبر 1999 المتعلق بالمصادقة على النظام الأساسي الخاص بأعوان مؤسسات الضمان الاجتماعي.
- الأمر عدد 500 لسنة 2008 المؤرخ في 25 فيفري 2008 المتعلق بالمصادقة على النظام الأساسي الخاص بأعوان مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.
- المنشور عدد 24 لسنة 2001 المتعلق بمزيد إحكام التصرف في الموارد البشرية بالمنشآت.
- المنشور عدد 83 لسنة 1993 المتعلق بتأجير أعوان الوظيفة العمومية الملحقين لدى المنشآت.

والسلام

عن وزير الشؤون الاجتماعية
ويتمويش منه
رئيس المجلس
توفيق الزرلي

.....
نسخة للإعلام، تحال إلى السيد الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقة مع مجلس نواب الشعب.